

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

-دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -

أ.فاطمة بوهالي

جامعة الأغواط

ملخص الدراسة:

تواجه المؤسسة الاقتصادية العديد من المخاطر أثناء ممارستها لنشاطها، وتعد المخاطر المالية من أهم هذه المخاطر، وذلك نظرا لأن كل المخاطر تقريبا التي من الممكن أن تواجهها المؤسسة إلا ولها أثر مالي سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة التركيز على هذه الفئة من المخاطر من خلال التعرف عليها وتقييمها وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها.

وقد جاءت هذه الدراسة من أجل إسقاط الضوء على مختلف الأنواع من المخاطر المالية التي قد تعترض المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال إستبيان تم توزيعه على عينة من المستثمرين بولاية الأغواط وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المخاطر المالية التي تعترض نشاط هؤلاء، في مقدمتها المخاطر المتعلقة بالسيولة، صعوبة تحديد التكاليف وكذا المخاطر المتعلقة بصعوبة تحصيل الديون، ولمواجهة هذه المخاطر لجأت المؤسسات إلى سياسة المزج بين مختلفة الإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر وكذا الإعتماد على مزيج من الأدوات التحوطية، وذلك بالرغم من إفتقادها لبعض المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المالية، إدارة المخاطر، الإستراتيجيات، الأدوات التحوطية.

Abstract:

The financial institutions face loads of risks while practicing their activities. The financial risks, however, are the most imperative ones providing that virtually all the risks, that any institution may possibly face, have a financial impact either in a direct or an indirect way. The latter, requires a deep understanding of this category of risks through identifying, assessing, and addressing them in their proper context.

The essential aim of this study is to shed a critical insight on the various types of the financial risks that may possibly face the Algerian economic institutions. This survey is conducted through a questionnaire that was designed and addressed to the investors of Laghouat city. The results of this study, however, revealed that there are many financial risks amongst which the sponsorship, determining costs, and the difficulty of collecting debts. To meet these risks, institutions followed the policy of combining the different risk management strategies in addition to the hedging tools though they lack some of the effective key strategies to deal with risks efficiently.

Keywords: Financial risks, Risks' management, Strategies, Hedging Tools.

تمهيد:

تتعدد المخاطر التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية خلال ممارستها، حتى يمكن القول أن المخاطر من العناصر الملزمة لأنشطة الاقتصادية فلا يمكن الوصول للأهداف المسطرة دون مواجهة هذه المخاطر. ومن أهم المخاطر في مجال الأعمال وأقدمها المخاطر المالية، والتي تتنوع ما بين مخاطر متعلقة بالسيولة، مخاطر متعلقة بالأسواق المالية، مخاطر ناجمة عن صعوبة التحكم في التقنيات المحاسبية ومخاطر صعوبة ضبط التكاليف... الخ. وأيضا كان نوع المخطر المالي التي تواجهها المؤسسة لا بد من وجود إجراءات مدروسة لإدارة هذه المخاطر وكذا إختيار الإستراتيجيات الملائمة للتعامل معها وهو ما يتوفر إذا كانت المؤسسة تمتلك المفاتيح الأساسية اللازمة لإدارة مخاطر فعالة.

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: ماهي أكثر المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية جملة من الإشكاليات الجزئية وهي :

- ماهي الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إدارة المخاطر المالية ؟
 - هل تمتلك المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المفاتيح الأساسية لإدارة مخاطر فعالة ؟
 - ماهي الأدوات التحوطية الأكثر إستخداما من طرف المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ؟
- أهمية الدراسة:

تتناول الدراسة المخاطر المالية في المؤسسة وإستراتيجيات إدارتها، وتنبع أهمية الدراسة من أهمية المخاطر المالية في المؤسسة فالدراسات تبين أن هذا النوع من المخاطر يتموقع في قلب هرم المخاطر بالمؤسسة وهذا الموقع لم يأتي بصفة عرضية بل هو راجع أساسا للعلاقة بين هذا النوع من المخاطر وباقي المخاطر فكل مخطر من المخاطر الأخرى سواء كان إستراتيجي ، تشغيلي ، بيئي ... الخ، إلا وله أثر بشكل ما (سواء بشكل كبير أو محدود بصفة دائمة أو مؤقتة) على الأداء المالي للمؤسسة، وعليه فكل مخطر سوف يساعد على توليد مخطر مالي إضافي وهو ما يفسر موقع هذه المخاطر في قلب هرم المخاطر فكل نوع من أنواع المخاطر يغذي المخاطر المالية.

أسلوب الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وإختبار صحة فرضياتها من عدمها ، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على :

- الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع لتغطية الجانب النظري منه ؛
- الإعتماد على أسلوب الإستبانة وإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss .

الدراسات السابقة :

دراسة عبد القادر شلال، علال قاشي، مدخل إستراتيجي لإدارة المخاطر المالية، تناولت الدراسة .مجموعة من المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمخاطر المالية وسبل إدارتها وكذا البعد الإستراتيجي لإدارة المخاطر بالمؤسسة . وقد خلصت الى النتائج والتوصيات التالية :

- بناء استراتيجية لإدارة المخاطر، ووضع خطة تنبثق منها تحدد مجموعة الطرق التي ستستعمل لمعالجة كل خطر.
- العمل على التطبيق الناجح للخطة الاستراتيجية، و اتباع كل الطرائق المخططة لتقليل تأثير الأخطار.
- مراجعة و تقييم الخطة الاستراتيجية تعتبر عملية مستمرة، و يمكن أن تبدأ في أي مرحلة من مراحل هذه الخطة، و يمكن أن يستمر تحليل و إدارة المخاطر إلى أن تصبح تكاليف استخدامها أكثر من فائدتها المحتملة للمؤسسة.
- ضرورة إرساء نظام اتصال فعّال بين إدارة المخاطر و الإدارات الوظيفية المختلفة في المؤسسة، يضمن تبادل المعلومات، و إيصال مقترحات و انشغالات الموارد البشرية المتعلقة بأي خطر في كلّ مستويات المؤسسة.
- دراسة دانيا إبراهيم غيا وهي دراسة بعنوان - دور المشتقات المالية كأدوات للتحوط التعاقدية إتجاه المخاطر المالية ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف السورية- تناولت الدراسة إلى جانب المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمخاطر المالية وأنشطة إدارة

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

المخاطر بالمصارف ، المشتقات المالية كأداة من أدوات إستراتيجية التحوط ضد المخاطر المالية وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- يحقق استخدام المشتقات المالية كأداة من أدوات التحوط ميزة تخفيض التكاليف ، كونها تعتمد على دفع مبلغ قليل من أحد الطرفين المتعاقدين أو كلاهما معا أو قد لا تتطلب دفعة أولية.

- توفر للمستثمر سواء كان في صورة شخص طبيعي أو معنوي السيولة اللازمة عند الحاجة.

- تعتبر المشتقات المالية أداة جيدة من أدوات التحوط من مخاطر أسعار الصرف كونها تتصف بالمرونة مقارنة مع باقي الأدوات المالية .

- تتيح المشتقات المالية للمستثمر المتحوط إمكانية نقل المخاطر الممكن التعرض لها مستقبلا إلى مستثمر آخر قادر على تحملها، وتعتبر عقود الخيار الأكثر قدرة على نقل هذه الأعباء.

- دراسة بلعوز بن علي: وهي دراسة بعنوان -إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية - تناولت الدراسة مفاهيم كل من الخاطر وإدارة المخاطر مع التركيز على كل من إستراتيجية التحوط و إستخدامات المشتقات المالية في إدارة المخاطر ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود إختلاف في الآراء حول مشروعية المشتقات المالية كأداة من أدوات التحوط سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية ، وبين معارض ومؤيد لإستخدامها في مواجهة المخاطر تبقى هذه الأداة إحدى أهم أدوات التحوط في مجال إدارة المخاطر .

- بعد عرضنا لهذه العينة من الدراسات السابقة نشير إلى أن كل منها عرضت جانب من موضوع بحثنا كالتركيز مثلا على أداة من أدوات إدارة المخاطر أو على نوع معين من أنواع المخاطر المالية. ورغم مجاء فيها من تفصيل إلا أن موضوعنا جاء ليشمل جل المخاطر المالية التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة وكذا عرض مختلف الإستراتيجيات الممكن إنتهاجها لمواجهة هذه المخاطر .

الجانب النظري:

المبحث الأول : ماهية المخاطر المالية :

أولا (تعريفها: يمكن تعريف المخاطر المالية على أنها احتمال تحمل المؤسسة لخسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لفشلها في تحقيق عائد مناسب على أنشطتها الإستثمارية أو الإستغالية. وتعد من أهم المخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة نظرا لإرتباط باقي المخاطر بها .

ثانيا) أنواعها : تتضمن المخاطر المالية أنواعا عدة من أهمها :

أ) مخاطر السيولة : هي المخاطر المرتبطة بإحتمال أن تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة إلتزاماتها ، وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الإلتزامات الخاصة بمدفوعاتهما في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة ، أي أنها تتمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية ¹.

ب) المخاطر الإئتمانية : تمثل في المخاطر المرتبطة بصعوبة أو إستحالة تحصيل الحقوق نتيجة الوضعية المالية الصعبة للمدينين ²

ج) مخاطر معدلات الفائدة : يتعلق هذا المخطر بعمليات الإقراض والإقتراض ، بحيث يتغير هذا المعدل أثناء هذه العمليات بشكل يؤدي بالمؤسسة إلى تحمل خسائر نتيجة لإرتفاع المصاريف المالية أو تفويت فرص لتخفيضها أو إنخفاض الإيرادات المالية نتيجة لإنخفاض معدل الفائدة. ويمكن مخطر معدل الفائدة في أن المؤسسة لا يمكنها التوقع الدقيق للتغيرات في معدل الفائدة سواء إعتمدت على المعدل الثابت أو المتغير فإذا أقدمت على الإستدانة بمعدل متغير فهي بذلك معرضة للمخطر

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

عند ارتفاع المعدل ،حيث ترتفع تكاليف الإستدانة الأمر الذي يتسبب في إنخفاض الأرباح أو تحقيق الخسائر وإن هي أقدمت على الإستدانة بمعدل ثابت فقد تفقد بذلك فرص الإستفادة من أي إنخفاض في معدل الفائدة ³ .

ويمكن توضيح ذلك أكثر في الجدول التالي .

جدول(01) :التغير في معدل الفائدة ووضعية المؤسسة تجاهها والمخاطر المرتبطة بكل وضعية :

التغير المحتمل في المعدل	الوضيعات الممكنة	المخاطر المحتملة
ارتفاع	- إستدانة حالية بمعدل متغير - إستدانة مستقبلية - توظيف حالي بمعدل ثابت	- ارتفاع في تكاليف الإستدانة - تكاليف الإقتراض ستصبح أكثر شيوعا - لا تستفيد المؤسسة من ارتفاع معدل الفائدة
إنخفاض	- إستدانة حالية بمعدل ثابت - توظيف حالي بمعدل متغير - توظيف مستقبلي	- لا تستفيد المؤسسة من إنخفاض معدل الفائدة - إنخفاض الإيرادات المالية - شروط التوظيف غير محفزة

المصدر: إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص:460

(د) مخاطر أسعار الصرف: تتعلق مخاطر أسعار الصرف بالأضرار التي تلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات ⁴ .

(هـ) مخاطر الأسواق المالية: تتمثل في المخاطر الناتجة عن تأثر السوق بعوامل مختلفة كالمضاربة في الأوراق المالية والتغيرات السياسية والحروب وغيرها مما يؤثر على سلوك المستثمر حيث ينقل هذا السلوك إلى التعامل مع السوق مما يجعل الأسعار تتغير ويتأثر السوق بذلك، مما يدفع السوق الى حالات الحركة ارتفاعا أو ركود في حجم التداول حيث تكون الأسعار مرتفعة في حالة إرتفاع حجم التداول وتكون منخفضة في حالة الركود في حجم التداول والكساد وهذه المخاطر يتأثر بها المستثمر فتكون عوائده من الاستثمار غير مستقرة ⁵ .

تضاف لهذه الأنواع من المخاطر المالية المخاطر التالية ⁶:

(و) المخاطر المحاسبية: تتمثل في المخاطر المرتبطة بالفهم أو الإستعمال السيئ (سواء بشكل متعمد أو غير متعمد) للمعايير و القواعد المحاسبية مما يؤثر على جودة ، سلامة ومصداقية القوائم المالية المنجزة .

(ز) المخاطر الضريبية: تتمثل في المخاطر المرتبطة بمخالفة القواعد والتشريعات الضريبية سواء كان ذلك بشكل متعمد أو غير متعمد ،مما يجبر المؤسسة إلى تحمل خسائر في صورة عقوبات على غرار عقوبة عدم التصريح بالمداخيل أو التصريح بمداخيل أقل من المداخيل المتحصل عليها ، عقوبة عدم دفع المستحقات الضريبية في آجالها المنصوص عليها قانونا ... الخ .

(ح) مخاطر ضعف الجهاز الرقابي: تتعلق بالمخاطر المرتبطة بغياب أو ضعف الجهاز الرقابي بالمؤسسة مما يؤدي إلى ظهور العديد من الإنحرافات (أخطاء، عمليات إختلاس... الخ).

(ط) مخاطر الموردين: تتمثل في المخاطر المرتبطة بخسارة مورد هام (يحوز على نسبة هامة من اجمالي مشتريات المؤسسة) وذلك تبعا لصعوبات مالية أو تدهور العلاقات التجارية معه، مما يؤثر على قدرة المؤسسة في الحصول على مشترياتها ومنه على سلسلة القيمة بها.

(ي) مخاطر التوقف عن النشاط: تتمثل في المخاطر المتعلقة بالتوقف الجزئي أو الكلي بشكل مؤقت أو دائم لكل أو جزء من أنشطة المؤسسة، بسبب عجزها على تأمين دورة أشطتها الجارية.

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

(ك) مخاطر هيكلية التكاليف: كما يظهر من إسمها يقصد بها مخاطر عدم التوازن في هيكل تكاليف المؤسسة. هذه المخاطر ذات أثر مالي ويمكن القول أنها تشكل تحدي بالنسبة للمؤسسة.

(ل) مخاطر الخطأ في الاستثمار: تتمثل في المخاطر المرتبطة بتدهور شروط الاستغلال أو التسيير الناتجة عن أخطاء في الاستثمار، مما يؤثر ولمدة طويلة من الزمن على القدرة المالية للمؤسسة.

(م) مخاطر الإفلاس: هي تلك المخاطر المتعلقة بزوال وتصفية المؤسسة بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها المالية. وتعود أسبابها إما لسوء الإدارة أو أخطاء في التسيير أو هشاشة في الهيكل المالي للمؤسسة.

(ن) مخاطر فقدان المساهمين: تتمثل في المخاطر المتعلقة بعدم ثبات كل أو جزء من طاقم المساهمين بالمؤسسة نتيجة خلافات حول إدارة المؤسسة، عدم الرضى على الأرباح أو أداء المؤسسة عموما.

ثالثاً) أدوات التحوط من المخاطر المالية :

لمواجهة المخاطر المالي في المؤسسة يلجأ مدير المخاطر أو المسير (أيا كانت وظيفته في المؤسسة) للعديد من الأدوات والتي تتنوع بتنوع المخطر المالي الممكن ان تتعرض له المؤسسة وفيما يلي عرض لبعض هذه الأدوات والتي تتناسب مع طبيعة المخطر المالي المحتمل مواجهته في المستقبل .

(أ) أدوات إدارة مخطر سعر الفائدة : هناك العديد من الأدوات لإدارة هذا النوع من المخاطر ولعل أكثرها إستخداما هي :

1(أ) مبادلة معدل الفائدة : هي عملية مبادلة معدل الفائدة الثابت بمعدل متغير أو العكس ، بطريقة تمكن المؤسسة من إستبعاد مخطر معدل الفائدة أو التقليل من تأثيراته السلبية على مردودية أنشطتها لفترة زمنية محددة ⁷.

2(أ) الاتفاق على تثبيت معدل الفائدة مستقبلا: تعرف عقود تثبيت أسعار بأنها أداة مالية تتم بالتعاقد لأجل محدد يسمح للمؤسسة بالتثبيت الحالي لمعدل الفائدة المطبق مستقبلا على الإستدانة أو التوظيف المالي، بحيث يلزم طرفي العقد بدفع تعويض عن أي تغير يحدث بين معدل الفائدة المثبت ومعدل الفائدة الفعلي في السوق ⁸.

3(أ) تأمين معدل الفائدة :هي عملية تسمح للمؤسسة المقرضة أو المقرضة بضمان تلقي علاوات عن أي تغير في معدل الفائدة يحدث مستقبلا ويعرضها لإرتفاع تكاليف الإقتراض أو إنخفاض الإيرادات الناتجة عن التوظيفات المالية ⁹.

(ب) أدوات إدارة مخاطر سعر الصرف : هناك العديد من الإجراءات والتدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في هذا النوع من المخاطر عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى . ونميز بين نوعين من التقنيات تقنيات داخلية تحاول من خلالها المؤسسة إدارة المخاطر والتحكم فيها إعتقادا على إمكانياتها الخاصة دون الحاجة للإستعانة بأطراف خارجية أو دخول أسواق خارجية وفي حالة عدم القدرة على ذلك تلجأ للمجموعة الثانية ¹⁰ والمتمثلة في التقنيات الخارجية (اللجوء إلى أسواق وأطراف خارجية) وفيما يلي عرض لهذه التقنيات.

ب1) التقنيات الداخلية لإدارة مخاطر سعر الصرف:

ب1-1) التأثير على الآجال : المقصود بالآجال المدة التي يمكن من خلالها تحصيل المستحقات أو دفع الديون أو الإلتزامات القائمة بين المتعاملين الإقتصاديين على المستوى الدولي ، وفي هذا الصدد نميز بين الإجراءات التالية :

ب1-1-1) تسيير آجال العملة : يتمثل هذا الإجراء في تنويع آجال الدفع من أجل الإستفادة من التطور الإيجابي لأسعار الصرف ، حيث يتم تعديل آجال أو تواريخ تحصيل الحقوق أو دفع الإلتزامات ما أمكن ذلك تبعا لتغيرات أسعار الصرف .

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

ب1-1-2) منح خصم بهدف الدفع المسبق: يقصد به منح خصم من طرف المصدر لفائدة الزبون مقابل دفع هذا الأخير للمبلغ المستحق عليه قبل تاريخ الإستحقاق، وذلك إذا كانت هناك توقعات تشير إلى تغيرات كبيرة في سعر صرف عملة الفوترة خلال فترة وجيزة من الزمن.

ب1-1-3) حسابات الاعتراض: هي حسابات بنكية متواجدة في دولة أجنبية الغرض منها تلقي المدفوعات لصالح المؤسسة المصدرة من قبل الزبائن المقيمين في هذه الدول الأجنبية مما يؤدي إلى التقليل من الوقت الضروري لتحصيل هذه المبالغ وبالتالي يقلص من حدة خطر سعر الصرف وإحتمال وقوعه.

ب1-1-4) نظام الصندوق المغلق أو الصندوق البريدي: تتمثل في قيام المؤسسة بإرسال الشيكات الواردة إليها والخاصة بتسوية دين أو دفع قيمة صادرات معينة إلى صندوق بريدي بالخارج وتتولى البنوك المحلية في تلك الدول - حيث تتواجد الصناديق - بتحصيلها مباشرة ربحا للوقت بدلا من إتباع الطريقة التقليدية في عملية التحصيل وهو ما يقلل من مخاطر سعر الصرف.

ب1-2) التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة: وذلك عن طريق

ب1-2-1) التغطية الذاتية: يتمثل في إجراء مقاصة بين ذمة ودين محررين بنفس العملة ولهما نفس تاريخ الإستحقاق، بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل وهنا يستمر إحتمال تعرض المؤسسة لمخطر سعر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط.

ب1-2-2) المقاصة المتعددة الأطراف للمدفوعات: تطبق هذه الطريقة بشكل خاص في المؤسسات ذات الفروع والمتواجدة بالدول الأجنبية، وتكون بينها روابط مالية أو تجارية وموجبها يتم تنظيم مقاصة بين ديون ومستحقات هذه الفروع مما يسمح بتقليص عدد ومبالغ التحويلات فيما بينها ويقتصر الأمر على دفع فوارق الديون. على أن يتم الاتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع وكذا العملة المستعملة وسعر الصرف المتفق تطبيقه.

ب1-2-3) مركز إعادة الفوترة بالعملة الصعبة: مركز إعادة الفوترة لمجمع متعدد الجنسيات، هو عبارة عن مركز يتواجد في دولة غير خاضعة لتنظيمات الصرف (العملة غير قابلة للتحويل)، والذي يحرر فواتير بالعملة الوطنية لكل فرع من فروع هذا المجمع، ويستلم من هذه الفروع الفواتير المحررة بالعملات الأجنبية.

إضافة لهذه التقنيات الداخلية نجد: التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة، الفوترة بالعملة الوطنية أو إختيار عملة أقل حركية.

ب2) التقنيات الخارجية لتغطية خطر سعر الصرف: بالرغم من أهمية التقنيات الداخلية في التحوط من خطر الصرف إلا أنها قد لا تكف أحيانا لتغطية البعض من هذه المخاطر مما يؤدي بالمؤسسة إلى اللجوء إلى تقنيات خارجية منها التقليدية ومنها الحديثة نوجزها في التالي:

ب1-2-1) التقنيات الخارجية التقليدية: تتمثل في:

ب1-2-1-1) تسبيق العملة: هي إحدى تقنيات تمويل التجارة الخارجية، وتتم على ثلاث مراحل هي: يلجأ المصدر من أحد البنوك أو يلجأ للسوق المالي للحصول على قرض بالعملة التي سيتم تحصيلها من زبائنه في الخارج، يقوم مباشرة ببيع المبلغ المقترض في سوق الصرف العاجل مما يمكنه من إعادة تكوين خزينته من العملة، تسديد مبلغ الإقتراض من طرف المصدر يتم من خلال العملة التي يتم تحصيلها من طرف الزبون في تاريخ الإستحقاق. على أن تكون العملة المقترضة ومدة الإقتراض مطابقة أو مساوية لعملة التحصيل من وتاريخ إستحقاق العملة من المستورد.

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

ب-2-1-2) تأمين الصرف: وذلك عن طريق اللجوء إلى شركات تأمين دولية مهمتها تأمين مخاطر أسعار الصرف مقابل مبلغ معين .

ب-2-1-3) التحوط أو التغطية في سوق الصرف الآجل: ويكون عن طريق الاتفاق بين طرفين لإستبدال عملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد غير قابل للمراجعة ونهائي في تاريخ الإستحقاق، وتلجأ المؤسسة لهذه التقنية عند توقع انخفاض في قيمة العملة التي يقيم بها العائد على الإستثمار فيتم تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية فتعرف مسبقا المبلغ الذي ستلقاه بالعملة المحلية عند تاريخ الإستحقاق .

ب-2-2) التقنيات الخارجية الحديثة لمخاطر أسعار الصرف: نظرا للتطور الهائل في المعاملات الدولية وكذا تنوع وتعدد مخاطر أسعار الصرف، ومحدودية أدوات التغطية التقليدية لمواجهة كان لا بد من إستحداث أدوات أو آليات جديدة منها: ب-2-2-1) العقود المستقبلية على العملات: هي العقود الآجلة التي يلتزم من خلالها المتعاملين بشراء أو بيع كمية محددة من العملات بسعر صرف وأجل محددين مسبقا

ب-2-2-2) عقود مبادلات العملة: تدعى مبادلات سعر الصرف وقد ظهرت بعد مبادلات الصرف، والتي تهدف إلى المبادلة الفعلية للديون بالعملات: المبلغ المقترض، الفوائد و السداد. وتسمح هذه العملية بالتغيير في نفس الوقت في كل من وضعية الصرف ووضعية الفائدة .

ب-2-2-3) خيارات الصرف: خيار الصرف هو عبارة عن السند الذي يعطي لحامله حق شراء أو بيع كمية محددة من العملات بسعر معروف مسبقا، والذي يسمى سعر الممارسة، وبتاريخ محدد مسبقا من خلال دفع علاوة . ج) أدوات إدارة مخاطر السوق :

تتعدد الأدوات المستخدمة لمواجهة هذا النوع من المخاطر بتعدد الأسباب التي تؤدي الى حدوثه، ومن بين هذه الأدوات : ج-1) التنوع: هو توزيع المبلغ المراد توظيفه على أكثر من ورقة مالية بدلا من ورقة وحيدة، وذلك بغية تحقيق مردودية مقبولة وتخفيض المخاطر المرتبطة بها، ويكون التنوع إما بحيازة أسهم عدة مؤسسات أو أسهم عدة قطاعات مختلفة، ومنه تتمكن المؤسسة من تعويض الانخفاض في قيمة بعض الأسهم بارتفاع قيمة الأسهم الأخرى¹¹ .

ج-2) المشتقات المالية: هي عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول حقيقية أو مالية أخرى (أسهم، سندات، عقارات، عملات أجنبية، ذهب... الخ)، وتكون لتلك العقود المالية مدة زمنية محددة بالإضافة إلى سعر وشروط معينة يتم تحديدها عند تحرير العقد بين الطرفين (البائع والمشتري)¹². ومن مزايا هذه العقود أنها تمكن المؤسسة المصدرة للأوراق المالية أو المستثمرة فيها من تسيير مخاطر السوق بإستخدام مجموعة من الأدوات منها عقود الخيار والعقود الآجلة .

ج-2-1) عقود الخيار: يعرف عقد الخيار بأنه إتفاق يعطى بموجبه الحق في شراء أو بيع ورقة مالية خلال فترة محددة بسعر متفق عليه مقدما، أو أن يكون حق الشراء أو البيع في تاريخ محدد وليس خلال الفترة. ويدفع المستثمر نتيجة حصوله على هذا الحق مبلغا كعلاوة وهناك نوعان من عقود الخيار: خيار البيع وخيار الشراء¹³

ج-2-2) العقود الآجلة: هو عقد بين المشتري والبائع يلتزم بموجبه البائع بتسليم الأصل المتفق عليه بسعر محدد وزمان محدد ومكان محدد ويلتزم المشتري بالإستلام بنفس الشروط¹⁴ .

د) أدوات إدارة مخاطر السيولة: تقتضي إدارة مخاطر السيولة في المؤسسة الاقتصادية القيام بالأنشطة الوقائية التالية¹⁵:

د-1) اللجوء إلى تسهيلات الصندوق المقدمة من البنوك إن أمكن ذلك؛

د-2) وضع خطوط تغطية بنكية بشكل وقائي؛

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

- د-3) تحريك حسابات العملاء (تحويلها إلى سيولة) عن طريق منح خصومات مالية مثلا؛
- د-4) إعادة هيكلة أعلى الميزانية (الموارد الدائمة) للتأثير على رأس المال العامل؛
- د-5) العمل على حث المساهمين الحاليين أو المتوقعين على رفع رأس المال الوقائي من خلال رفع رأس مال المؤسسة؛
- د-6) التنازل عن بعض الأصول غير الجارية (إن أمكن ذلك) لتوفير الإحتياجات من السيولة ؛
- د-7) مراجعة السياسة التجارية للمؤسسة من خلال مراجعة الآجال الممنوحة للعملاء (تقليصها) والآجال المطلوبة من الموردين (تمديد ها) ، ومحاولة تصريف المخزونات في أقصر فترة ممكنة .
- هـ) أدوات إدارة مخاطر الائتمان: تشمل الإجراءات التالية¹⁶:
- هـ-1) الاهتمام بمصلحة متابعة الديون : الفوترة ، تمويل المبيعات ، تأمين الديون ... الخ . وحتى يمكن اللجوء الى أخصائيين من خارج المؤسسة إن تطلب الامر ذلك
- هـ-2) التحكم في مخاطر التركيز (تجنب التعامل مع طرف واحد يحوز على نسبة كبيرة من حجم المبيعات بالمؤسسة)
- هـ-3) التركيز على تنظيم وبشكل جيد للمصلحة التجارية بالمؤسسة.
- هـ-4) المتابعة الشهرية للديون المشكوك فيها والديون محل النزاع بالقيمة والكمية ؛
- هـ-5) متابعة الملفات الخاصة بالمعاملات الجديدة وكذا معدلات عدم الدفع من العملاء (من 3 أشهر الى 6 اشهر).
- و) أدوات إدارة المخاطر المحاسبية : من بين الإجراءات التي تسمح بالتحكم في المخاطر المحاسبية مايلي¹⁷ :
- و-1) الحرص على ضمان توفير اليد العاملة المؤهلة وبالشكل الكافي في مصلحة المحاسبة بالمؤسسة القادرة على مسك المحاسبة وفقا للشروط القانونية المطلوبة ؛
- و-2) ضمان توفير المتابعة والتأهيل للطواقم العامل بمصلحة المحاسبة؛
- و-3) تقوية جهاز الرقابة الداخلية بالمؤسسة؛
- و-4) الحرص على ضمان وجود اليقظة المحاسبية والتنظيمية والتي تضمن التحكم في العمل المحاسبي وتطويره.
- ز) أدوات إدارة المخاطر المتعلقة بهيكل التكاليف : يمكن إيجازها في الآتي¹⁸:
- ز-1) الاختيار الجيد للموردين ؛ ز-2) تنوع مصادر الحصول على المشتريات؛ ز-3) العمل على تقليل مصاريف الشراء من خلال توظيف قنوات أقل تكلفة للحصول على المشتريات (مثلا توظيف الانترنت في صفقات الشراء حتى يتسنى للمؤسسة ربح الوقت وتقليل التكاليف) ؛ ز-4) عقلنة المشتريات ؛ ز-5) توظيف مفهوم الربح والخسارة عند تحديد سياسة الشراء بالمؤسسة ؛ ز-6) ضمان التأطير لعمليات الشراء من كافة النواحي (اليد العاملة المؤهلة ، الرقابة ... الخ) ؛ ز-7) الاهتمام بالتحكم في مختلف التكاليف (تكاليف الشراء ، الإنتاج ، التوزيع ... الخ)؛ ز-8) الحرص على تحليل التكاليف حسب الأنشطة ، خطوط الإنتاج ... الخ لتحديد مواقع الانحرافات وأسبابها؛ ز-9) وضع مخطط خاص بالإجراءات الواجب اتباعها لتخفيض التكاليف يراجع كل سنة .
- المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية
- أولا) تعريف إدارة المخاطر: تعددت التعاريف التي تناولت إدارة المخاطر ويمكن القول بأنها «منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة ، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى»¹⁹.

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

ثانياً) العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر :

هناك عناصر يتوجب أن تشتمل عليها إدارة المخاطر في أي مؤسسة أيا كان شكلها القانوني أو الإقتصادي وأيا كانت وظيفتها ، والتي تتمثل في :

أ) وجود رقابة فاعلة من طرف مجلس الإدارة العليا : إن إدارة المخاطر مثلها مثل باقي وظائف المؤسسة تخضع للإشراف من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا ، إذ يجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف وإستراتيجية وسياسات وإجراءات تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة وطبيعة المخاطر التي تواجهها . كما يجب على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر يسمح لها برصد المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها . أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة ، كما يجب عليها منح الصلاحيات الكافية لإدارة المخاطر وتحديد المسؤوليات بدقة حتى يتسنى لها القيام بالمهام الموكلة إليها على أكمل وجه ²⁰.

ب) كفاية السياسات والحدود : يجب أن يكون هناك تناسب بين سياسة إدارة المخاطر والمخاطر التي تواجهها المؤسسة هذا من جهة ، من جهة أخرى يجب إتباع كافة التدابير اللازمة والعمل على تطبيقها وإتخاذ قرارات فعالة تتناسب مع طبيعة النشاط والمخاطر ²¹.

ج) كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات : حتى تتوفر لدينا إدارة مخاطر فعالة قادرة على رصد كل المخاطر التي يمكن مواجهتها ، وتحديد تأثيرها على نشاط المؤسسة ، وتحديد الأساليب المتاحة لمواجهتها . يجب توفر نظام معلومات قوي قادر على توفير المعلومات اللازمة بالشكل المناسب وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة أيضا ، وهذا ما سينعكس إيجابا على أداء إدارة المخاطر وأداء المؤسسة ككل ²².

د) كفاية أنظمة الضبط : تعد نظام الضبط الداخلي أحد أهم فروع نظام الرقابة الداخلية ، ويعرف على أنه " نظام من أنظمة الرقابة على العمليات اليومية للمؤسسة ، والذي يؤدي إلى أن عمل أي موظف يتم إكماله والتحقق من صحته من قبل موظف آخر ، مما يؤدي إلى إكتشاف الأخطاء وعمليات الغش (الإنحرافات) بسهولة " ²³

ثالثاً) مراحل إدارة المخاطر

تمر عملية إدارة المخاطر بعدد من المراحل المترابطة والمتكاملة فيما بينها نوجزها في الآتي :

أ) تحديد الأهداف أو الغايات : يعد تحديد الهدف أو الغاية التي تسعى إدارة المؤسسة من خلال برنامج إدارة المخاطر الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر وذلك للحصول على أقصى مردودية من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر . ورغم تعدد الأهداف المحتملة للعملية كتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر إلى الحد الأدنى ، حماية الممتلكات والموظفين... إلخ إلا أن هذا كله يدور حول هدف أساسي وهو ضمان إستمرارية المؤسسة ²⁴.

ب) إكتشاف المخاطر : يقصد بإكتشاف المخاطر التعرف على جميع المخاطر المتوقعة حدوثها ، وذلك من خلال إدارة المخاطر إذ تقوم هذه الأخيرة بدراسة شاملة للمخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة . ويتم تبويبها حسب نوعها ومصادرها وكذا العوامل المساعدة على ظهورها ²⁵

ج) قياس المخاطر : يتم قياس المخاطر كميا عن طريق قياس عوامله المختلفة والتي تتلخص في عنصرين هما : ²⁶

إحتمال تحقق المخطر في صورة حادث و حجم الخسائر المادية المتوقعة :

وبعد تحديد العاملين سابقين الذكر يمكن قياس حجم المخاطر كميا من خلال التوقع الرياضي لها بالعلاقة التالية

التوقع الرياضي للمخاطر = حجم الخسائر المتوقعة × إحتمال تحقق المخاطر

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

(د) تنفيذ برامج إدارة المخاطر: تتحقق هذه المرحلة من خلال وضع سياسة لإدارة المخاطر بالمؤسسة تحدد فيها أهدافها فيما يتعلق بإدارة المخاطر وأساليب مواجهة الخسائر المحتملة وإعلام مدراءها بها للعمل على تنفيذها²⁷.

(هـ) التقييم والمراقبة: تعتبر متابعة ومراقبة المخاطر بشكل منتظم ضرورة حتمية للتعامل مع المخاطر ضمن سياق إستراتيجية إدارة المخاطر، وإستخدام الطرق الملائمة للحد من تأثيرها بشكل مستمر وعليه فالهدف من هذه العملية تزويد مديري البرامج والجهات المعنية بالتعليقات حول نظام إدارة المخاطر والدلائل المبكرة عن حدوث تقدم أو عدم حدوثه في إنجاز النتائج المرجوة²⁸.

رابعاً) إستراتيجيات إدارة المخاطر:

يمكن إنجاز إستراتيجيات أو طرق مواجهة المخاطر في ما يلي:

(أ) إستراتيجية تجنب المخاطر: تعني هذه الطريقة منع حدوث الخسارة بعدم التعرض لها، أي أنه لا يتم مطلقاً إكتساب أي حالة تعرض للخسارة، أو يتم إستبعاد حالة التعرض للخسارة الموجودة، ويتم ذلك عن طريق عدم الخوض في الأنشطة التي من الممكن أن تعرض المؤسسة للمخاطر²⁹.

(ب) إستراتيجية التحوط: تتمثل هذه الاستراتيجية في سعي المؤسسة للالتفاف أو التحوط على المخاطر المعنية مع إمكانية أن تكون عرضة لمخاطر أخرى إن أمكن لكن أقل حدة أو تتمكن من التحكم فيها بشكل أفضل. هذا النوع من الاستراتيجيات يطبق عادة عندما تواجه المؤسسة مخاطر عالية، لكنها قادرة على تحديد بدقة وقياس أثارها المحتملة، فالمؤسسة لا ترغب في أخذ جبهة أمام مخاطر محددة، لكن ترغب في حصرها من خلال الالتفاف "التحوط" على المخاطر الأكثر ملائمة وترك المجال لمخاطر جديدة أقل حساسية بالنسبة لها³⁰.

(ج) استراتيجية القبول: هذه الاستراتيجية تتمثل في قبول المخاطر كما هي أو كما تم تحديدها بالمؤسسة تتبنى هذا الخيار الاستراتيجي مع العلم بأنها لن ترصد أي موارد لتغطية المخاطر دون أي نقاش³¹.

(د) استراتيجية الحد من المخاطر: عبارة الحد من المخاطر يتم إستخدامها لوصف تطبيق التقنيات الملائمة للحد من احتمال وقوع حادثة وآثارها على حد سواء، وذلك من خلال إتخاذ إجراءات الأمن والسلامة والوقاية الممكنة للتعامل مع مختلف المواقف التي تفضي للخطورة والتي في حالة الإلتزام بها يكون تأثير المخاطر غير مؤكد أو غير مؤثر بشكل كبير وبالتالي تفادي الخسائر الممكنة³².

(هـ) استراتيجية القبول مع التخفيض: تعد هذه الاستراتيجية أو الخيار الاستراتيجي مسار "منهج" تكميلي من استراتيجية القبول واستراتيجية الحد من المخاطر وتتمثل في وضع أدوات جزئية "فرعية" للحد من المخاطر التي تم تحديدها، للحد من تأثيرها في حالة حدوثها، لكن دون القضاء عليها نهائياً.

(و) استراتيجية نقل أو تحويل المخاطر: بمقتضى هذه الطريقة يتم مواجهة المخاطر بتحويلها إلى طرف آخر خارجي نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف، مع إحتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر بملكيتها لهذا الشيء ويتحقق هذا التحويل بمقتضى عقود إيجار، عقود نقل، عقود تشييد أو عقود تأمين وهو الأمر الأكثر شيوعاً³³.

الجانب التطبيقي:

سيتم في هذا الجزء عرض النتائج التي تم التوصل إليها من عمليات التحليل الإحصائي، حيث تم توزيع 27 إستبانة على أفراد العينة والمتمثلة في مجموعة من المستثمرين النشطين بولاية الأغواط. خصائص عينة الدراسة:

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

الجدول (02): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المتحصل عليها

الشهادة المتحصل عليها	العدد	النسبة المئوية
ليسانس	01	03,70
ماستر	01	03,70
ماجستير	00	00
شهادة أخرى	25	92,60
المجموع	27	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss

يظهر الجدول (02) أن غالبية المستثمرين المستجوبين يحملون شهادات أخرى غير شهادة الليسانس أو الماستر أو الماجستير وذلك بنسبة 92,60 %، في حين بلغ حملة كل من شهادة الليسانس والماستر نسبة 03,70 %، بينما لم تحتوي العينة على أي مستثمر حامل لشهادة الماجستير وهذا قد يكون سببه أن ثقافة الإستثمار في المحيط الذي شملته الدراسة لا تقترب بالضرورة بوجود شهادة عليا.

جدول (03) توزيع أفراد العينة حسب التخصص:

التخصص	العدد	النسبة المئوية
إدارة	03	11,11
مالية	01	03,70
محاسبة	01	03,70
تخصص آخر	22	81,49
المجموع	27	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss

من خلال الجدول (03) يتبين لنا أن غالبية المستثمرين المستجوبين يحملون شهادة في تخصص غير المالية أو الإدارة أو المحاسبة وذلك بنسبة 81,49 %، بينما بلغ حملة شهادة في تخصص المالية نسبة 03,70 %، وهي نفس نسبة حملة شهادة المحاسبة في حين كانت أقل نسبة هي نسبة حملة شهادة في تخصص إدارة بنسبة 11,11 %، ويمكن تفسير ذلك ان عملية الإستثمار لا تتطلب بالضرورة وجود شهادة في التخصصات السابق ذكرها فأحيانا الرغبة في الإستثمار وتوفر الإمكانيات يدفع بالفرد للقيام بالإستثمار بغض النظر عن الشهادة والتخصص الحامل له .

جدول (04) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة :

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	11	40,74
من 5 إلى 10 سنوات	13	48,15
أكثر من 10 سنوات	03	11,11
المجموع	27	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

من خلال الجدول (04) يتضح لنا وجود تقارب في العينة المدروسة فيما يخص الخبرة ، فنجد ان نسبة المستثمرين لأقل من 5 سنوات بلغت 40,74 %، أما نسبة المستثمرين ذوي الخبرة من 5 إلى 10 سنوات فقد بلغت 48,15 %، في حين كانت أقل نسبة هي نسبة المستثمرين ذوي الخبرة لأكثر من 10 سنوات ، وهذا يمكن إرجاعه إلى أن أكثر فئة من المستثمرين الذين تجاوبوا مع الاستبيان هم المستثمرين الجدد .

جدول (05) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول - المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية -

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تواجه المؤسسة مخاطر متعلقة بتقلبات أسعار الفائدة	2,26	0,656	محايد
02	تواجه المؤسسة مخاطر متعلقة بتقلبات أسعار الصرف	1,96	0,437	محايد
03	تواجه المؤسسة مخاطر متعلقة بالسيولة	2,52	0,849	موافق
04	تواجه المؤسسة مخاطر متعلقة بهيكل تكاليفها	2,56	0,801	موافق
05	تواجه المؤسسة مخاطر فيما يخص عدم التحكم في التقنيات المحاسبية والضريبية	1,81	0,622	محايد
06	تواجه المؤسسة مخاطر متعلقة بالتقلبات في أسعار الأوراق المالية	1,05	0,747	غير موافق
07	تواجه المؤسسة مخاطر متعلقة بصعوبة تحصيل الديون	2,47	0,656	موافق
المجموع		2,09	0,410	محايد

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss

من خلال الجدول (05) يتضح لنا أن المؤسسة تواجه العديد من المخاطر المالية خاصة مخاطر السيولة ومخاطر صعوبة تحديد التكاليف والمخاطر المتعلقة بصعوبة تحصيل الديون .

الجدول (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني - الإستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة فيما يخص إدارة المخاطر -

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	تعمل المؤسسة على تجنب الأنشطة التي من الممكن أن تضر المؤسسة إلى تحمل مخاطر مالية	2,96	0,192	موافق
02	تلجأ المؤسسة إلى إتخاذ إجراءات تغطية للتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها	2,89	0,320	موافق
03	تلجأ المؤسسة إلى قبول الأنشطة ذات المخاطر المالية دون أي إجراءات تغطية	1,56	0,577	غير موافق
04	تلجأ المؤسسة إلى إجراءات من شأنها تخفيض الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية إلى أدنى مستوى في حالة حدوثها	2,56	0,577	موافق
05	تلجأ المؤسسة إلى التخفيض بشكل جزئي للمخاطر المالية التي تم التعرف عليها، لكن دون القضاء عليها نهائيا	1,81	0,622	محايد

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

06	تلجأ المؤسسة إلى عملية تحويل المخاطر المالية إلى أطراف أخرى ذات قدرة على تحملها مقابل مبالغ متفق عليها	2,40	0,801	محايد
المجموع		2,363	0,197	موافق

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss

من خلال الجدول (06) يتضح لنا أن المؤسسة تعتمد على سياسة المزج بين مختلف الإستراتيجيات خاصة التجنب والتحوط في حين لم تلقى استراتيجية القبول دون التحوط الموافقة من طرف أفراد العينة.

الجدول(07): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث- المفاتيح الإستراتيجية لإدارة المخاطر الفعالة-

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	لدى المؤسسة رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر	2,52	0,700	موافق
02	يتضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة مصلحة خاصة بإدارة المخاطر	1,65	0,944	غير موافق
03	- تمتلك المؤسسة أفراد مؤهلون للقيام بمهامهم المتعلقة بإدارة المخاطر	2,59	0,694	موافق
04	تعمل المؤسسة ضمن محيط مشجع يسهل لها مهمة إدارة مخاطرها	2,48	0,849	موافق
05	- لدى المؤسسة أنظمة معلومات جيدة ومتكاملة يعتمد عليها في إدارة المخاطر بالمؤسسة	2,74	0,526	موافق
06	تعتبر تكاليف إدارة المخاطر بالمؤسسة مقبولة إذا ما قورنت بالعائد المتحصل عليه من ورائها	2,11	0,577	محايد
المجموع		2,348	0,544	موافق

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss

من خلال الجدول (07) يتبين لنا أن المؤسسات المعنية تمتلك البعض من المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة مثل وجود رؤية واضحة فيما يخص إدارة المخاطر بها وإملاكها لأفراد مؤهلين في ذلك، في حين أنها تفتقد لبعض المفاتيح الأخرى .

الجزء الثالث:

الجدول (08) الأدوات المتبناة من طرف المؤسسة في التعامل مع المخاطر المالية

الأداة	النسبة المئوية
التعامل بالمشتقات المالية	00%
مبادلة معدل الفائدة	3,70%
- الاتفاق على تثبيت معدل الفائدة مستقبلا	4,00%
اللجوء إلى تسهيلات الصندوق	66,67%
التأمين	92,59%
التنوع في الزبائن والموردين	37,04%
التأهيل لرفع مستوى العاملين بالمحاسبة والمالية للتحكم في التقنيات المحاسبية والجباية	37,04%

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

تقديم تخفيضات لتصرف المخزونات في أسرع وقت	81,48%
تقديم الخصومات المالية لتسريع تحصيل الديون	18,52%
تشديد إجراءات الرقابة الداخلية بالمؤسسة	22,22%
التنازل عن بعض الأصول غير الجارية للحصول على سيولة	22,22%

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على نتائج spss

من خلال النتائج المتضمنة في الجدول (08) نلاحظ أن النتائج كانت منطقية فهناك أدوات كانت نسبة التعامل بها ضعيفة مثل مبادلة معدل الفائدة، الإتفاق على تثبيت معدل الفائدة مستقبلا ، أو منعدمة مثل التعامل بالمشتقات المالية وهذا راجع إلى طبيعة المحيط الذي تنشط به المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ووضعية السوق المالي بالجزائر أيضا ، في حين كانت نسب التعامل بباقي الأدوات التحوطية متفاوتة ما بين المتوسط والعالي وقد حاز التأمين على أكبر نسبة وهذا راجع إلى إجبارية بعض الأنواع من التأمين كأداة من أدوات تحويل المخاطر. ونشير أيضا إلى أن إستخدام أداة معينة لا يعني بالضرورة إلغاء الأدوات الأخرى وهو ما تثبته النتائج المتحصل عليها فكل أفراد العينة لجأوا إلى سياسة المزج ما بين أدوات التعامل مع المخاطر.

الخلاصة : حاولنا من خلال هذه الدراسة الإحاطة بمختلف المخاطر المالية التي يمكن أن تواجه المؤسسة الاقتصادية، وكذا مختلف الإستراتيجيات والأدوات التحوطية المتاحة أمامها للتعامل مع هذه المخاطر. كما تضمنت الدراسة جانب تطبيقي تمثل في دراسة ميدانية مست عدد من المستثمرين بولاية الأغواط، لنستخلص في الأخير النتائج التالية:

- تتنوع المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية المدروسة خاصة: مخاطر السيولة، مخاطر صعوبة تحديد التكاليف، مخاطر صعوبة تحصيل الديون؛
- تعتمد المؤسسات المدروسة على سياسة المزج بين مختلف إستراتيجيات إدارة المخاطر فأحيانا تلجأ إلى إستراتيجية التجنب وأحيانا التحوط ، وفي الكثير من الحالات فضلت إستراتيجية التحويل خاصة عن طريق التأمين كونه أحد الخيارات المتاحة أمام هذه المؤسسات على اعتبار أن هناك أنواع من التأمين إجبارية من جهة وكذا إنخفاض تكلفته وسهولة إجراءاته مقارنة بباقي الأدوات من جهة أخرى .
- تفتقد المؤسسات المدروسة لبعض المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة على غرار عدم توفر مصلحة خاصة بإدارة المخاطر بها، وهوما يؤثر سلبا على التحكم في إدارة المخاطر بالمؤسسة رغم قيامها بالعديد من إجراءاتها؛
- تتنوع الأدوات التي تستخدمها المؤسسة للتحوط من المخاطر المالية خاصة: التأمين ، اللجوء إلى تسهيلات الصندوق والتخفيضات في أسعار المخزونات للحصول على السيولة اللازمة ، وإختيار هذه الأدوات مرتبط أساسا بالوضعية المالية للمؤسسة من جهة وللمحيط الذي تنشط فيه المؤسسة من جهة أخرى .

إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

قائمة المراجع :

- ¹ بن علي بلعزوز، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية ، مجلة الباحث العدد 07 /2009-2010 ،جامعة الشلف ، الجزائر، ص: 334
- ² JICA, rapport annuel 2014 ,gestion du risque financier et investissement
- ³ إلياس بن الساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي، ط 2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011، ص ص:-459-460
- ⁴ عبد الحق بوعترس، مداخلة بعنوان تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مؤتمر إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة ، بدون سنة نشر
- ⁵ غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الإستثمارية الحديثة ،دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص:76
- ⁶ Jean david darsa, risques stratégiques et financiers de l'entreprise, édition Gereso, France, 2011,p :62-64
- ⁷ المرجع السابق ، ص ص :461-462
- ⁸ إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 462-463
- ⁹ المرجع السابق، ص ص:464-465
- ¹⁰ صلوح محمد العبد، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف بإستخدام المشتقات المالية - دراسة حالة مجموعة بنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 1998-2013 ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد 01 /2015 ،الجزائر، ص: 45-47
- ¹¹ فايد خيسي، الحسين عبد القادر ،دراسة تحليلية لتطور إستخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق - حالة الدول الصناعية
- ¹² فايد خيسي، الحسين عبد القادر ،دراسة تحليلية لتطور إستخدام المشتقات المالية في الأسواق المالية في تغطية مخاطر السوق - حالة الدول الصناعية
- ¹³ العشر -، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية ،العدد 06/2015 ،الجزائر، ص: 28
- ¹⁷ غازي فلاح المومني ، مرجع سبق ذكره، ص: 258
- ¹⁷ المرجع السابق، ص:256
- ¹⁵ Jean David darsa, risques stratégiques et financiers de l'entreprise, op cit , p :152
- ¹⁶ Jean David darsa, la gestion des risques en entreprise, 3édition, édition Gereso ,Paris, 2013 ,p : 133
- ¹⁷ Jean David darsa, risques stratégiques et financiers de l'entreprise, op cit, p : 186
- ¹⁸ Jean David darsa, risques stratégiques et financiers de l'entreprise, op cit, p p : 207-208
- ¹⁹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد ، إدارات ، شركات ، بنوك) ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص: 51
- ²⁰ بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص : 64
- ²¹ بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره: ص : 64
- ²² المرجع السابق، ص ص : 64-65
- ²³ غسان فلاح المطارنة ، تدقيق الحسابات المعاصر ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2006 ، ص : 214
- ²⁴ طارق عبد العال حماد ، مرجع سبق ذكره، ص: 59
- ²⁵ حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل ، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق) ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2010 ، ص ص : 26 -
- ²⁶ محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ إدارة الخطر والتأمين ، دار الكتب الأكاديمية للنشر والتوزيع ، مصر، 2004 ، ص ص : 56-
- ²⁷ حربي محمد عريقات ، سعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره ، ص : 40
- ²⁸ طارق الجمال، مرجع سبق ذكره ، 2010، ص: 197
- ²⁹ حربي محمد عريقات ، مرجع سبق ذكره
- ³⁰ Jean David darsa, risques Stratégiques et financiers de l'entreprise, op cit, pp : 226-227.
- ³¹ Jean David darsa, risques stratégique et financiers de l'entreprise, op cit, p : 228.
- ³² طارق الجمال ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 173-174
- ³³ أسامة عزمي سلام ، شقيري نوري موسى ، إدارة الخطر والتأمين ، دار الحامد عمان ، 2007، ص:44